

الديمقراطية في العالم العربي: ضرورة التغيير

الأستاذة : **صاهد فاطمة الزهراء**

كلية الحقوق و العلوم السياسية

- جامعة سطيف 2 -

ملخص:

أخذ التطبيق الديمقراطي في المجتمعات العربية شكلاً مغايراً للتصور الغربي الذي فرض نمطاً معيناً من الحكم الديمقراطي المرتبط بحقوق الإنسان وحرياته وفق مقومات رئيسية معروفة، هذه الأخيرة يمكن القول أنها لا تتوفر في أغلب أنظمة الحكم العربية إن لم يكن كلها. وعليه فالإشكالية الأساسية هو غياب ثقافة الديمقراطية في هذه الأنظمة التي تنتهك حقوق الإنسان وتسعى جاهدة لعدم توفير شروط جعل هذه الحقوق واقعا ملموسا(التمكين منها)، بما فيها القائمة بالديمقراطية وذلك لتمييزها بضعف التأسيس الديمقراطي. ضمن هذا السياق، ارتبطت ما يسمى "بالثورات العربية" أو "الربيع العربي" بالتحويلات التي شهدتها ومازالت تشهدها المنطقة العربية نتيجة إفلاس الخطاب السياسي المعهود الذي فشل في تحقيق غايات الشعوب، ما شكل دافعا للحراك الشعبي الأخير الذي يطالب ببناء نظم حكم سياسية رشيدة، تحدث التحول المطلوب في المجتمعات العربية. ; وهو ما تسعى الإشكالية التالية دراسته : في ظل الوضع الراهن، هل هناك بلاد عربية ما مهيأة فعلا للتغيير الديمقراطي؟

Abstract :

Democracy exercise in Arab societies is taking a different shape from occidental conception that has imposed a particular style or pattern of democratic governance centered on human rights and liberality and according to some known major elements, these latter are unfortunately unavailable in the majority, if not, in all Arab regimes.

Thus, the basic problems are that Arab regimes lack democracy culture and are still violating human rights. More than this, these regimes express no will to fulfill conditions permitting the promotion of these rights as a social reality daily perceived by the population and the case concerns even those supposedly democratic countries where foundations democracy are still weak.

Within this context, the transitions, mutations and the different metamorphosis prevailing in Arab countries are generally associated with what is called "Arab Spring", a relation resulting from the bankruptcy of typical, political discourse that failed in achieving people's objectives and goals.

Such metamorphosis, even associated with Arab spring, still constitute a source of motivation for the popular movement which is calling for a rational political systems able to make required and expected changes in Arab societies, a simple conclusion that make us expose the following problematic: Regarding the actual situation, is there an Arab country ready for democratic changes?

مقدمة :

أثرت ظاهرة العولمة في تشكيل المبادئ الأساسية للدولة بربطها بحقوق الإنسان القائمة وفق تصور غربي، وبفرض نمط حكم ديمقراطي غربي كنموذج قادر على التكيف مع هذه الظاهرة، واعتباره الأكثر مواءمة لكل الشعوب متجاهلا الخصوصية المجتمعية للدول؛ حيث تشترط الديمقراطية وفق هذا التصور توافر مقومات تتمثل أساسا في (إقرار الحقوق والحريات السياسية والمدنية، توفر مجتمع مدني وإعلام حر، التعددية والتداول السلطة من خلال انتخابات دورية نزيهة، توفر دولة القانون، استقلال السلطة القضائية، نشر ثقافة الديمقراطية)¹.

غير أن الديمقراطية في الوطن العربي أخذت شكلا مختلفا عما هو مطروح باعتبارها نظام حكم قائم على إرادة الشعب وثقافة تقبل الآخر وتغليب رأي الأغلبية؛ ففي العالم العربي نجد أنظمة توصف "بالديمقراطية" من دون تداول على السلطة بسيطرة أقلية ومن تكريس لمبدأ الغيرية، حيث يغلب في المشهد العام صراع الطوائف والإثنيات والطبقات ناهيك عن سوء التسيير والفساد والقهر و تفشي الفقر والامية وهو حال جل الدول العربية إن لم نقل كلها، فمصر، تونس، الجزائر وغيرها دول تتميز عموما بضعف التأسيس الديمقراطي لاعتبارات كثيرة أهمها عدم مراعاة تركيبة المجتمع العربي التي لم تكن مستعدة لتبني مبادئ الديمقراطية بالشكل الذي طرحت به كجزء من الثقافة الغربية الاستعمارية، زيادة على ذلك فإن واقع غالبية الأنظمة العربية يؤكد أن تبنيها للديمقراطية ليس تعبيراً عن توفر ثقافة الديمقراطية، إذ لم يأت تجسيدا لإرادة الأمة بل استجابة لاشتراطات خارجية وتحديات داخلية².

ومع الحراك السياسي- الإجتماعي الذي طال الوطن العربي أدى لسقوط بعض أنظمة الحكم فيه، كان شعار الديمقراطية هو الشعار المرفوع أو على الأقل هو العنوان الذي أريد أن تدرج تحته هذه الموجة من التغييرات، فالوطن العربي يشهد تحولات كنتيجة لإفلاس الخطاب السياسي العربي بالترابط مع السياسات القاصرة عن تحقيق الأهداف الوطنية والاجتماعية المبتغاة من شعوبه.

مما أدى للمطالبة بنظم حكم سياسية صالحة توفق بين إرادة شعوبها والخصوصيات المجتمعية والثقافية والتاريخية والمحيط الدولي، وهناك مؤشرات إيجابية على إمكانية التقدم في هذا المسار ببعث الحركات الاجتماعية، وهو ما يشكل جوهر عملية إحياء القيم الفكرية المتمحورة حول المجتمع المدني وحقوق الإنسان وانتشار الوعي بأهمية الديمقراطية وبقيم المواطنة أي الحديث عن المواطنة كوضعية قانونية أساسية في الدولة الحديثة³، ما يعني ضرورة اعتماد الحكم الراشد ليس كتجاوز كلي لمتطلبات الديمقراطية ولكن تأكيدا على أن المؤسسات الديمقراطية لوحدها لا تحقق التنمية الشاملة ولا تحدث التحول المطلوب في المجتمع. وحتى يتم التغيير الحقيقي في المجتمعات العربية؛ لا بد أن يكون ما يحدث نابعا من قناعات راسخة وتصورات واضحة لأجيال عربية تريد أن

تضع بصمتها في الحياة وتشق طريقها نحو التحرر ضمن خصوصياتها وخلفيتها الثقافية والدينية والاقتصادية والتاريخية بما يرسخ ثقافة ديمقراطية عربية في ظل عوامة مفروضة.

وعلى هذا الأساس يسعى المقال للإجابة عن التساؤل التالي: في ظل التغيرات الراهنة، هل هناك من البلدان العربية مهيأة وقادرة فعلا على إحداث ديمقراطية عربية؟

وللإجابة على هذا التساؤل نتناول بالتحليل والدراسة العناصر الآتية:

- عوامة الديمقراطية: النموذج الغربي.

- مقتضيات التحول نحو البناء الديمقراطي في المجتمعات العربية.

- تطور الثقافة الديمقراطية العربية: من الديمقراطية إلى الحكم الراشد

أولا- عوامة الديمقراطية: النموذج الغربي

تم منذ القرن العشرين طرح الديمقراطية كأفضل شكل للحكم، وزادت قوة هذا الطرح بعد نهاية الحرب الباردة وسقوط المعسكر الشيوعي والذي اعتبر انتصارا للنموذج الديمقراطي في الحكم⁴، والأكثر من ذلك أصبحت الديمقراطية حقا من حقوق الإنسان وظهر ما يسمى بالتدخل الديمقراطي كما حدث في هاييتي؛ فالديمقراطية وفق منطق العوامة والهيمنة الأمريكية أصبحت المتغير الأساسي في المشهد السياسي العالمي بفعل المستجدات الدولية، وفي ظل إدراك متزايد لعدم فاعلية الوسائل العسكرية وتزايد عدم صلاحيتها للتعامل مع المخاطر والتهديدات الأمنية الحالية، إلى جانب إقرار مواز بالحاجة إلى تطبيق سياسات غير عسكرية وأدوات سياسية لتحقيق المصالح، فأضحت الديمقراطية هي البديل المثالي للعسكرة، وهو ما شهدته العالم في العراق حيث لم تكن القوة العسكرية بزعمهم سوى وسيلة لتحقيق الديمقراطية⁵.

مفهوم الديمقراطية (الليبرالية):

يعرف الحكم الديمقراطي بأنه "حكم مشروع وسريع الاستجابة وذو طابع تمثيلي وتشاركي ويتسم بالشفافية والمسؤولية، قائم على الحق والقانون، وإذ أنه في الوقت الذي يمنح فيه السلطة يوفر وسائل التحقيق الفعال وتوازن المسؤولية، بغية منع سوء استخدام السلطة وهو يتهضز بتعزيز حماية حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين واحترام سيادة القانون"⁶. وأما كلمة "الديمقراطية" مشتقة من اللغة اليونانية، معناها (الحكم بواسطة الناس)، فتعبر عن فكرة أن للناس الأولوية في الحكم، بما يتوافق مع احتياجاتهم⁷.

وقد وجدت فكرة الديمقراطية في كتابات الفلاسفة الإغريق القدماء، فقد ناد أفلاطون بأن مصدر السيادة هي الإرادة المتحدة للمدينة، كما أن الفيلسوف أرسطو أقر بأن السلطة لا تنبع من شخص الحاكم بل من الجماعة ذاتها⁸، ويبدو لنا جليا أن فكرة الديمقراطية، لم تولد كاملة بل مرت بأفكار عبر مراحل التطور الإنساني.

ولعل بداية هذا التطور المعرفي للديمقراطية المعاصرة تجسدت على يد المفكر جوزيف سوم بيتر في كتابه المعروف (الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية)، ويعبر في هذا الكتاب -عن الديمقراطية - بقوله:"الديمقراطية عبارة عن الترتيب المؤسسي الذي يؤمن الوصول إلى قرارات سياسية ويتمكن فيه الأفراد من الوصول إلى قرارات سياسية ويمكنهم من امتلاك القدرة على تقرير مصيرهم". أما صامويل هانتغتون، فهو ينظر إلى الديمقراطية باعتبارها مجموعة وسائل لإقامة السلطة، ويتجه في نفس الاتجاه فوكوياما⁹.

وقامت الليبرالية الديمقراطية على افتراض أساسي وهو حرية الاختيار ونقلت مفهوم حرية المستهلك من مجال الاقتصاد إلى مجال السياسة، فكما تصورت النطاق الاقتصادي القائم على المنافسة، المستهلك فيه هو السيد الذي يختار السلع وفقا لقوانين العرض والطلب، وتصورت أيضا أن النظام السياسي يقوم على حرية الاختيار بين الأحزاب، والاتجاهات السياسية، يكون الفرد أو المواطن السيد في اختيار الحكام، وهكذا كما يوجد السوق الاقتصادي، يوجد السوق السياسي. وقد كان لروبرت دال "Robert Dahl" من أهم منظري الديمقراطية المعاصرة في الغرب، الفضل في إعادة تعريف الممارسة الديمقراطية الراهنة بأنها نظام "حكم الكثرة" أو "حكم الشعب"، وذلك بعد أن لاحظ أن الممارسة الديمقراطية الراهنة في الدول التي استقرت بها النظم الديمقراطية لم تبلغ بعد حكم الكثرة لأنها لم توفر المصادر التي تمكن طبقات الشعب كافة من ممارسة حقوقها الرسمية والقانونية في المشاركة السياسية¹⁰.

من هذا المنطلق يعطي لنا "Robert Dahl" خاصيتين أساسيتين للديمقراطية وربطها بحق المواطنة، كما لخص لنا دال المتطلبات المؤسسية الواجب توافرها في نظام حكم الكثرة في مجموعتين من المؤسسات:

- 1- مؤسسات تضمن وضع القرارات الحكومية وتضع المسؤولين تحت مجهر المنتخبين.
- 2- مؤسسات تكفل حماية الحريات العامة، حق التعبير والنقد البناء دون خشية التعرض إلى عقوبات وحق الحصول على المعلومات وحرية التنظيم المستقل بما في ذلك حق تكوين الأحزاب وجماعات المصالح¹¹.

وعليه، يمكننا القول بأن الديمقراطية هي نظام إنساني يؤكد على قيمة الفرد وكرامته الشخصية والإنسانية، يقوم على أساس مشاركة الأفراد في تنظيم شؤونهم الحياتية في جميع مجالاتها، مما يعطي الفرصة لأعضاء المجتمع أو الأفراد كمواطنين للمشاركة بحرية في القرارات،

فالديمقراطية في أبسط معانها (أسلوب ممارسة الحرية، كما أنها شكل من أشكال الحكم والتنظيم السياسي والاجتماعي والاقتصادي شاملة لكل نواحي حياة المجتمع)¹² .

فشهدت نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين تحولات كبرى امتدت آثارها لتطال جميع أوجه الحياة محدثة فيها تغييرات جذرية شاملة وسعت نطاق تطبيق الأفكار والنظم القائمة على المساواة بين الأفراد واحترام حقوقهم وحياتهم الأساسية وضمن مشاركتهم في العملية السياسية على حساب الأفكار والنظم الشمولية والتسلطية. فأكد الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في: 1991/09/23 أن حقوق الإنسان ركن أساسي في السياسة الخارجية الأمريكية¹³

ضمن هذا الإطار، فقد أضحت الديمقراطية من أهم المبادئ في القانون الدولي، ويستخلص ذلك من موقف الجمعية العامة للأمم المتحدة اتجاه انقلابيين على حكومتين لم تقوما على أساس دستوري وديمقراطي (القرار رقم 46/7 المؤرخ في 1991/10/11 بالنسبة لهايتي وقرار رقم 48/17 في نوفمبر 1993 بالنسبة لبروندي)، إلا أن مجلس الأمن ذهب إلى مرحلة أبعد بالنسبة إلى هايتي، فهدد بتطبيق الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة الخاص بالعقوبات، إذا لم تعد الديمقراطية والحكومة المنتخبة انتخاباً شريعياً. وقد جاء ميثاق باريس لأوروبا الجديدة الصادر في نوفمبر عام 1991 أن "الديمقراطية تتخذ من احترام شخص الإنسان وحكم القانون أساساً لها وركيزة تستند إليها" وكما أكد إعلان فيينا لسنة 1993 على "أهمية الديمقراطية في حياة الشعوب"¹⁴ . وجمع الإتحاد البرلماني الدولي في عام 1995 خبراء من مناطق شتى، يمثلون تخصصات عدة قصد وضع معيار دولي للديمقراطية، وبناء على هذا العمل اعتمد الإعلان العالمي بشأن الديمقراطية في 16 سبتمبر 1997: وقد أكد الإعلان بأن الديمقراطية هي مثل أعلى معترف به من الجميع، يستند إلى القيم المشتركة بين الناس في كل مكان بغض النظر عن الاختلافات الثقافية أو السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية¹⁵ ، وتم الإشارة إلى أن نجاح تجربة الهند واليابان وغيرها من دول العالم خارج المنطقة الأوروبية خير برهان على قدرة الديمقراطية على التكيف مع شرائح وقيم المجتمعات التي تمارس فيها، باعتبار أن الديمقراطية منهج حكم يقبل التكيف مع عقائد المجتمعات المختلفة ومراعاة ظروفها الخاصة¹⁶ .

لقد قامت الديمقراطية الغربية الحديثة على أساس من الاعتراف بحقوق الإنسان ولكفالتها، فتطورت الديمقراطية بتطور هذه الحقوق فكان إعلان حقوق الإنسان المصاحب لاستقلال الولايات المتحدة ثم إعلان حقوق الإنسان والمواطن المصاحب للثورة الفرنسية عام 1787، وتطور الأمر إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948. وتوالى تطور حقوق الإنسان وصدور المواثيق والمعاهدات المعززة لها كالعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعهد الدولي

للحقوق المدنية والسياسية والذين صدرا سنة 1966¹⁷. وتوالت المعاهدات والمواثيق المتعلقة بحقوق الشرائح المستضعفة في المجتمع مثل حقوق المرأة، وحقوق الطفل، وحقوق المسنين، والمعوقين وغيرها. في هذا الصدد، بدا واضحا على الصعيد العالمي أن الديمقراطية اعتبرت من ضمن الأهداف المنصوص عليها في إعلان الأمم المتحدة للألفية الثالثة والذي جاء فيه: "إن الحكومات لن تألو جهدا لدعم الديمقراطية، وسيادة حكم القانون واحترام حقوق الإنسان العالمية، وحياته الأساسية، بما في ذلك التنمية"¹⁸.

وعليه، فقد استقر الفكر السياسي الحديث على أن جوهر الديمقراطية كنظام حكم هي إرادة الشعب ونقطة البداية فمها هي حق المواطنين في الاشتراك في إدارة شؤون المجتمع والحكم، بما يعطهم الحق في المشاركة في جميع القرارات التي تؤثر في حياتهم، فالديمقراطية بذلك تتطلب تمتع الأفراد بجميع الحقوق والحريات سواء كانت مدنية أو سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية¹⁹؛ وأن الديمقراطية هي الطريقة أو المنهج الذي يمنح القدرة لكافة مواطني الدولة على حكم أنفسهم (المشاركة السياسية) من خلال ممثلين يتم اختيارهم بانتخابات حرة ونزيهة قائمة على الحريات السياسية للمواطن المتمثلة في: حرية التعبير، وحرية التجمع، وحرية الصحافة وغيرها²⁰.

ثانيا-مقتضيات التحول نحو البناء الديمقراطي داخل المجتمعات العربية:

لا تنمو الديمقراطية إلا بوجود مقومات تعزز قيامها، وهذه المقومات مطلوبة التفعيل لا سيما في الدول العربية، وقد حدد الإعلان العالمي بشأن الديمقراطية شروط مسبقة للحكم الديمقراطي مؤكدا على الحاجة إلى وجود مؤسسات ذات هياكل مناسبة وتعمل بشكل جيد وممارسات فاعلة نلخصها فيما يلي:

1-التعددية الحزبية: يشير الكثير أنه لا توجد ديمقراطية حقيقية حيث يوجد نظام الحزب الواحد، وأن الحزب الواحد ينبت بذاته عن معنى الديكتاتورية وتخلف الحرية، فيقول كلسن: "إنه من الوهم أو النفاق القول بأن الديمقراطية يمكن أن توجد دون أحزاب ومما لا يحتاج إلى بيان أن الفرد وهو منفرد لا يكون له أي نفوذ حقيقي في تكوين الإرادة العامة، فالديمقراطية هي ولاشك دولة أحزاب"²¹. وعادة ما يرتبط وجود الأحزاب بوجود معارضة ويشترط في هذه الأخيرة أن تكون جادة ومسؤولة، مشروعة جديرة بكسب ثقة الناس، تقترح وتنتقد، فالمعارضة الجادة المسؤولة تقوم بكشف عيوب الحكومة القائمة وتبني الحل البديل الذي تراه أكثر تحقيقا للنفع العام وتمارس النقد البناء، وليس المعارضة من أجل المعارضة.

ضمن ذات الإطار، تشبع المعارضة المشروعة الرغبة لدى أصحاب الرأي الآخر المخالف للحكومة في السعي للوصول إلى مقاعد الحكم بإرادة الشعب بانتخابات مشروعة بدلا من سلوك

الطرق الوعرة والعنفية للإطاحة بالحكومة والحلول محلها، وقد أثبتت التجارب بما لا يدع مجالاً للشك أن وجود قنوات مشروعة عن طريق المعارضة المشروعة يتدفق من خلالها الحماس السياسي المكبوت لدى المواطنين ، يعد الضمان الأساسي الواقي من انفجار هذا الحماس بلا ضابط أو معيار وهذا ما يكثر حدوثه في دول العالم الثالث حيث تقل أو تنعدم مثل هذه المعارضة²² ، وما حدث في الدول العربية مؤخراً خير مثال على ذلك.

2- الرأي العام: يمكن القول بأن الحكومة الديمقراطية ما هي إلا حكومة رأي، مما يتاح في ظلها للرأي العام أن يلعب دوراً أساسياً في عملية الحكم الذي يمارسه عن طريق المؤسسات الدستورية القائمة في الدولة، ويعد من أقوى الوسائل التي تكفل لنظام الحكم توازنه واعتداله، فكلمة قوي الرأي العام في دولة ما كلما حرصت السلطة العامة الحاكمة على التزام أحكام الدستور والقانون وقد ذهب بعض الباحثين إلى اعتبار الرأي العام في الدول الاستبدادية يقوم أساساً على القهر والكبت وبذلك يكون مراقباً من قبل أجهزة هذه الحكومة بدلاً من أن يراقبها²³ ، ولا يمكن للرأي العام أن ينتعش وينمو ويتحرر إلا في ظل وجود مؤسسات فاعلة ومتحررة²⁴ .

3- المجتمع المدني: يكون المجتمع المدني في ظل الديمقراطية الفعلية مستقلاً إلى حد بعيد عن إشراف الدولة المباشر، ويتميز بروح المبادرة الفردية خدمة للمصلحة العامة ودعمًا لحقوق الإنسان²⁵ ، ولا يمكن أن نتحدث عن مجتمع مدني أو منظمات غير حكومية دون توفر حرية التجمع والاجتماع ودون احترام المبادرات الفردية وتأسيس الأحزاب الطوعية دون استقلال عن السلطة، وتزداد أهمية المجتمع المدني خاصة في ظل تشابك العلاقات بين الدولة والمجتمع²⁶ ، فالمجتمع المدني يعتبر شبكة من التفاعلات القائمة على العرف والتقاليد، عن طريق مجموعة من المؤسسات المتمثلة في (الأحزاب السياسية، والنقابات العمالية، والاتحادات المهنية، والجمعيات الثقافية والاجتماعية)²⁷ .

ودور المجتمع المدني فعال من حيث تنظيم وتفعيل ومشاركة الناس في تقرير مصيرهم ومواجهة السياسات التي تؤثر في معيشتهم وتزيد من افتقارهم، وما تقوم به من دور في نشر ثقافة خلق المبادرة الذاتية²⁸ .

4- وسائل الإعلام: يشكل النقاش المستنير هو جوهر الديمقراطية، وبدونه يصبح المواطنون وصناع القرار مفتقرين إلى الأدوات الأساسية للمشاركة؛ ففي النظام الديمقراطي يجب أن يكون تبادل الآراء والمعلومات فعالاً عاماً وليس أمراً محصوراً، فمن دون حرية التعبير يكون من الصعب ضمان العديد من الحقوق، فهذه الحرية تعتبر حجر الأساس للحرية الديمقراطية إذ تساعد على تأمين المسار الديمقراطي للأحزاب السياسية المتنافسة وضمان أن يسمع القادة السياسيون أصوات المجتمع المدني

بالإضافة إلى إتاحة الفرصة أمام النقد الشعبي للسياسات والإدارة العامة وهذا عامل مهم لتقوية نوعية الحكومة²⁹.

وتلعب وسائل الإعلام دورا حاسما فالإعلام إنما هو أوكسجين الديمقراطية مثلما سماه كيفين بوبل، فهي توفر المنصة التي يمارس من خلالها حق التعبير بشكل فعال، ذلك أن الديمقراطية هي أكثر من مجرد مؤسسات، بل أنها ثقافة بحد ذاتها فبدونها يستحيل على الثقافة الديمقراطية أن تنمو ومن ثمة حرية التعبير³⁰.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه لا يوجد إصلاح يعادل في أهميته-لإنجاح المؤسسات الديمقراطية- إصلاح وسائل الإعلام أي بناء وسائل إعلام متنوعة وتعددية تكون حرة ومستقلة، تقدم معلومات دقيقة وغير منحازة، وفي هذا السياق يؤكد David groteau على أن التأثير السياسي لوسائل الإعلام على المجتمع مرتبطة بحرية وسائل الإعلام خاصة الصحافة: إذ تعتبر حرية الصحافة من روافد حرية الرأي خاصة في تنمية الرأي العام ونمو الأفكار مما يخلق اتجاها عاما ومستنيرا³¹، كما أن حرية الصحافة تشكل ركن من أهم أركان العملية الديمقراطية، حيث تمكن من الحصول على المعلومات والأفكار لاتخاذ القرار والمشاركة في العملية السياسية وتتفاعل حرية الإعلام والصحافة مع الكثير من الحريات والحقوق الفردية والمجتمعية الأخرى: حرية العقيدة، وديمقراطية الاتصال وحرية الفكر والحق في المعرفة وتشمل حرية المعلومات، وحرية التعبير والحق في المشاركة³².

ورغم ما شهده العقدان الماضيان من انتشار وسائل إعلام مستقلة، إلا أنه يبقى التساؤل عن مدى فاعليتها في الممارسات الديمقراطية؟ إذ تخدم وسائل الإعلام الحرة والمستقلة، الفعالة، أريع قيم ومصالح: حق الفرد في المشاركة السياسية، والسعي إلى الحقيقة السياسية، والوصول إلى حكم الأغلبية، وكبح جماح الطغيان والعجز في الأداء والاستقرار.

5- سيادة القانون: تتحقق سيادة القانون عندما يكفل القانون الحقوق والحريات للأفراد داخل المجتمع وهو التزام يرتبط بمفهوم الديمقراطية إذ لا قيام للديمقراطية بغير احترام حقوق الإنسان، والتي بدونها تكون سيادة القانون شعارا بغير مضمون وقد عبر مهاتما غاندي عن ذلك في قوله "إن فكرتي عن الديمقراطية، أن تحت لوائها يجب أن ينال الأضعف ذات الفرصة التي ينالها الأقوى".

وقد أكد الإعلان العالمي للديمقراطية الذي أقره مجلس الإتحاد البرلماني الدولي في القاهرة سنة 1997 أن الديمقراطية تقوم على سيادة القانون ومباشرة حقوق الإنسان، وأكد إعلان فيينا سنة 1993 أن الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان يعتمد كل منها على الآخر³³، وقد حدد تقرير الأمين العام للأمم المتحدة السابق كوفي عنان في تقريره المعنون (في جو من الحرية أفسح) أن حكم القانون هو الحكم الذي يكون فيه كافة الأفراد والمؤسسات والكيانات العامة والخاصة بما فيها الدولة نفسها

مسؤولين أمام القوانين بمساواة بين الجميع، ويتطلب هذا المفهوم إجراءات التقيد بمبادئ: المساواة أمام القانون، المسؤولية، عدالة تطبيق القانون، الفصل بين السلطات، المشاركة في اتخاذ القرارات، إلغاء الاستبدادية، والشفافية الإجرائية والقانونية³⁴.

كما أقرت وثيقة كوبنهاغ بالبعد الإنساني بما جاء فيها بأن "حكم القانون لا يعني فقط شرعية رسمية تضمن تنظيم وثبات تحقيق وتنظيم النظام الديمقراطي بل إنه العدالة المبنية على الاعتراف والإقرار العام بالقيمة المطلقة للشخصية الإنسانية، والتي توفرها المؤسسات التي توفر إطار عمل للتعبير عنه بأكمل وجه"³⁵.

6- المشاركة السياسية والمساءلة: يشير مفهوم سياسات المشاركة إلى إشراك كل المواطنين في الشؤون السياسية وعمليات صنع القرار، وهذا ما يقتضي وجود أحزاب سياسية فاعلة ومجتمع مدني نشط، فالمشاركة السياسية الديمقراطية تتطلب ما هو أكثر من مجرد إجراء انتخابات، بل تتطلب وجود حقوق مدنية وسياسية وتمكين المواطن منها لإتاحة المجال للمشاركة الفعالة، وعلاوة على هذه الحقوق، فإن تساوي فرص المشاركة جوهرية للسياسة الديمقراطية، فالنساء في شتى أنحاء العالم تمثيلهن ناقص نقصا شديدا في السياسات الداخلية، حيث يمثلن 14% فقط من أعضاء البرلمانات الوطنية³⁶. وقد أصدر مجلس الأمن قرارا تحت رقم 1325 يدعو فيه إلى مشاركة المرأة في صنع القرار، وشدد مجلس الأمن تحديدا باعتماد هذا القرار بالإجماع على "أهمية المساواة في مشاركة المرأة وبذل كامل الجهود للحفاظ على السلام والأمن وتفعيل دورها في صنع القرار فيما يتعلق بتفادي نشوب الصراعات وحلها"³⁷.

بالنظر لما تم ذكره، يطرح التساؤل التالي: ما هو موقع الأنظمة العربية من مقومات أو مؤشرات الديمقراطية؟

إن الدراسات والتقارير العلمية الناتجة عن أكبر مراكز البحوث العالمية والعربية وكذلك من طرف برنامج الأمم المتحدة للتنمية تؤكد بأن الأنظمة السياسية العربية (وعرفتها بأنظمة الثقب الأسود) تعيش أزمة هوية سياسية كونها غير قادرة على خلق "توازن طبيعي" بين الثقافة السياسية المحلية ومقتضيات العولمة السياسية. فمحاولات التكيف "الديمقراطي" لم تنتج إلا عمليات تجميلية في شكل دسكرة "في قطر، وإجراء انتخابات بلدية في السعودية وإحداث تعديلات دستورية في مصر باسم توسيع مجال المشاركة السياسية. ولكن في النهاية في الواقع لم تزد إلا في تعميق النقاشات الداخلية حول طبيعة الدولة "المدنية" الراضية لتقليص الحريات العامة والتضييق من احتمالات التداول على السلطة خارج النخبة الحاكمة، هذه الضغوطات الداخلية التي أدت في النهاية إلى الانفجار والمطالبة

بالتغيير الجذري لا مجرد الإصلاح في مصر وتونس وليبيا ولا يقل الوضع تأزما في باقي الدول العربية على اختلاف مظاهره وتأثيره³⁸.

وقد أشار أول تقرير لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية عن التنمية البشرية في الشرق الأوسط، إلى تأزم الوضع في المشرق العربي بعد أحداث 2001/09/11 عام 2002، إن الملاحظ أن هذا التقرير وضع نظم الحكم في العالم العربي من حيث توافر الحكم الصالح بمقياس ديمقراطي في خانة الإدانة. فحسب دراسة نشرها الدكتور Saliba Sarsar في مجلة الشرق الأوسط الربع سنوية الأمريكية بتاريخ مارس 2000 جاء فيها أن الدول العربية كما أنه تجمع بينها عوامل مشتركة كاللغة، وتاريخ مشترك ودين أغلب الشعوب الإسلام، فأغلب شعوبها تعيش في ظل خرق منتظم لحقوق الإنسان، لا سيما غياب حرية التعبير خاصة في نقد الحكام منعا صارما"³⁹.

وحسب ميزان قياس درجة الممارسة الديمقراطية الذي طبق على 17 دولة عربية، كانت النتيجة حصول المغرب على أعلى نسبة وهي 11 نقطة من 18 أي 61%. تلاها الأردن ولبنان بالحصول على 10.5% نقطة أي 58% وحصل السودان على نسبة متدنية 4.5% أي 25%. وكانت المملكة العربية السعودية والعراق في مؤخرة القائمة بحصولهما على 14%، أي أنه لا توجد دولة ديمقراطية في المنطقة⁴⁰.

وعليه، يمكن القول أن الدول العربية تقع في أدنى سلم الديمقراطية، لغياب أي احترام لحريتي التفكير والتعبير المنتجتين لإعلام وصحافة حرة، وعدم توفر مجتمع مدني فعال أو تعددية حزبية تنتج تداولاً سياسياً وتبايناً بين السلطات يجعل من البرلمان مصدراً للتشريع، رقيباً لعمل السلطة التنفيذية منتجا لحكم يسير وفق منطق الشفافية قصد إنتاج نظام الرشادة الديمقراطية الجامعة بين المشاركة السياسية والحكم الراشد⁴¹. وإذا كانت هذه العوامل الداخلية ساهمت بالقدر الأكبر في غياب الديمقراطية في الوطن العربي، فإن ذلك لا يعني إغفال العوامل الخارجية المرتبطة أساساً بمصالح الدول الكبرى في المنطقة والتي جعلت "التحول الديمقراطي" عملية صورية لا غير⁴².

من هنا كان التحول الديمقراطي الموجه من الخارج تحولاً شكلياً لخدمة مصالح الدول الكبرى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، فجاءت النتائج وفقه. وإذا كانت الشعوب العربية اليوم قد أدركت هذه الحقيقة واستوعبتها فإنها مطالبة بإحداث تغيير سياسي ديمقراطي يتماشى مع قيمها الثقافية والتاريخية عن طريق إعمال مجتمع مدني فعال قادر على لعب دور الوسيط المدني والسياسي بين المواطنين والحكام، مع إقرار فعلي للحريات المدنية والسياسية الضرورية قصد بناء تعددية حزبية وتداول على السلطة عن طريق انتخابات حرة ونزيهة ومنتظمة، مع التأسيس لسلطة قضائية مستقلة تفرض الجزاء القضائي الرادع للتعسف والفساد⁴³.

على ضوء ما تقدم، فإنه ولتحقق التجديد في الديمقراطية العربية لا بد من تعزيز المقومات التي سبق ذكرها بشكل جيد بالإضافة إلى جعلها قوى تشكل عناصر هذا التجديد زيادة على تعزيز دور المرأة والشباب في إحداث التجديد الفعلي للديمقراطية في الدول العربية، وتفعيل أكبر لدور كل المؤسسات القادرة على مواكبة العملية الديمقراطية وخلق الشروط الكفيلة بمعالجة العجز الديمقراطي الحاصل في هذه الدول لاسيما في مجال التمكين من الحقوق الأساسية والحريات العامة بالقدر الكافي والسعي لتحقيق تنمية مستدامة تكفل هذه الحقوق والحريات ، ولا يكون هذا إلا بضم أسس ومبادئ الحكم الراشد إلى الديمقراطية.

ثالثا- في اتجاه تطور الثقافة الديمقراطية العربية: من الديمقراطية إلى الحكم الراشد

إذا كانت الديمقراطية هي نظام حكم أساسا فإنه في ظل التطورات المستمرة التي تشهدها الدول، يتم الحديث اليوم عن إطار أكثر شمولية يتوافق مع تنامي المخاطر التي يمكن أن تهدد تواصل العملية التنموية: الفساد الإداري والسياسي، نظرا لما تمثله من تأثير سلبي على كل من مشروعية النظام واستمراره في كثير من دول العالم العربي وهذا الإطار هو الحكم الراشد الذي "يقوم على ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والإدارية لتسيير شؤون الدولة، ويسعى إلى تفعيل مفهوم المشاركة بينها وبين القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني، بما يعزز حقوق الإنسان ويوسع قدرات الشعوب والتنوع في خياراتهم وحرياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية"⁴⁴.

على ضوء ما تقدم، فإن الحكم الراشد يقوم على ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والإدارية لتسيير شؤون الدولة، ويسعى إلى تفعيل مفهوم المشاركة بينها وبين القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني، ويعزز حقوق الإنسان ويقوم على توسيع قدرات الشعوب وتنوع خياراتهم وحرياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، يشمل الآليات والعمليات والمؤسسات التي من خلالها يعبر المواطنون عن مصالحهم ويمارسون حقوقهم⁴⁵ ، حيث يتطلب الحكم الديمقراطي سياسات لتفعيل مساءلة المواطنين عن عمليات صنع القرار ما يتطلب شفافية هذه العمليات من خلال إتاحة المعلومات، الأخيرة التي تغذي الشفافية والمحاسبة وبالتالي تؤدي إلى الحوكمة الجيدة⁴⁶.

ولا يفوتنا الإشارة إلى أن الديمقراطية تقوم على المواطنة، والمحددة بشكل إيجابي بكونها حقوقا تشمل بشكل جوهري الحقوق المدنية والحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية أي أنها حقوق تسمح بمشاركة فعالة لكل أفراد المجتمع والقائمة على مبدأ المساواة في الشؤون العامة وفي القرارات المشتركة، فالحكم الديمقراطي ليس غاية في حد ذاته وإنما وسيلة وقيمة تعزز التنمية الإنسانية، من خلال التمتع بالحرية السياسية والمشاركة في القرارات التي تؤثر على حياة الفرد وبالتالي تحقيق أمنه. فنهج التنمية الإنسانية إلى إثراء حياة الإنسان⁴⁷ ، فالتنمية هي عملية ونتيجة في أن

واحد، وتعنى بالإجراءات التي يتم من خلالها توسيع الخيارات وربما كان الحكم الرشيد هو أهم عامل للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية.

ويرتبط الحكم الرشيد ارتباطاً وثيقاً بمسألة التمكين الراسخة في المادة الأولى من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان: "يولد جميع الناس أحراراً متساوين في الكرامة والحقوق، وقد وهبوا عقلاً وضميراً وعليهم أن يعامل بعضهم بعضاً بروح الإخاء" فالتمكين يعمل على:

1- ضمان حصول جميع الأفراد على الحقوق الأساسية وضمان التمتع بها؛

2- إبطال القوانين المتحيزة؛

3- تسهيل إنشاء منظمات ومجتمع مدني للعمل لصالح الفئات المستبعدة خاصة⁴⁸؛

4- كما أن وجود نظام عدالة جنائية يتصف بالإنصاف والمسؤولية والفعالية يمثل عاملاً مهماً في تحقيق القانون وبالتالي تعزيز التنمية؛

5- دعم الإجراءات الرامية لتحقيق التمكين القانوني للكافة وفقاً لمبدأ المساواة خاصة: المرأة والأقليات.

إذ تتطلب عملية التمكين أكثر من مجرد السعي إلى تأمين الحريات المدنية والسياسية عبر أدوات الديمقراطية، بل توفر أيضاً سياسات اجتماعية واقتصادية. لذلك تدعو الحاجة إلى خلق ديمقراطية، توفر آليات التمكين من الحقوق والانتفاع بها، إذ يستحيل تحقيق التمكين القانوني عند حرمان الفقراء من الوصول إلى نظام العدالة بحكم القانون⁴⁹. لذا فالتحول الديمقراطي هنا حالة خاصة يجب أن تكون محسوبة المخاطر وأن تمضي قدماً بخطى ثابتة لخط إستراتيجي تقدم عليه القوى السياسية الحاكمة بالتعاون الجاد مع الرأي الآخر. هذا الخيار يوجب الاتفاق على برنامج بالأسس الآتية⁵⁰:

- الاعتراف بالتعددية وتشجيع قيام أحزاب سياسية قوية وديمقراطية.

- الالتزام بميثاق لحقوق الإنسان والحريات العامة.

- الالتزام بالتسامح الديني والسياسي وبتحريم ثقافة مدنية تحترم الآخر وتكفل حقوقه.

- احترام استقلال القضاء.

- إجراء انتخابات حرة ونزيهة لانتخاب مجالس محلية ومجالس نيابية تشريعية.

- تكوين نظم دستورية تراعي هذه التطورات وتوفق بين التأصيل والتحديث وتكفل الانتقال لنظم ديمقراطية سواء كانت ملكية دستورية أو جمهورية ديمقراطية.

-ضرورة تكريس فلسفة التعددية من حيث الاعتراف بقيم الاختلاف والتسامح والحوار وحرية التفكير والتعبير المنتجة لصحافة حرة، لمجتمع مدني فعال والتعددية حزبية قادرة على إنتاج التداول السياسي وتباين سلطوي فعلي يجعل من البرلمان مصدرا فعليا للتشريع، منتجا للاقتراحات الخاصة بتوجيه السياسات العامة وراقبا لعمل السلطة التنفيذية باسم التمثيل المواطني والمنتج لشروط الحكم بأمانه والتسيير بمنطق الشفافية لإنتاج نظام الرشادة الديمقراطية الجامعة بين المشاركة السياسية والحكم الراشد.

هذه هي الشروط في جوهرها ولكن ينبغي أن يكون تفصيلها بما يلاءم الحالات المختلفة والخصوصيات التي تتميز بها كل دولة، مع مراعاة السرعة المناسبة لتدخل المنطقة تيار التاريخ. فمن هنا، فالعالم العربي يعيش حالة تاريخية وإستراتيجية خاصة تجعل منه موضوعا للبناءات المستقبلية المحولة لإعادة التشكيل السياسي المتوافق مع طروحات ومصالح الدول الكبرى، فلذلك وجب علينا إدراك ضرورة إحداث تغييرات داخلية واعية وممنهجة تتوافق مع الديمقراطية الحقيقية ومقتضيات الأمن والاستقرار، بما يوافق طبيعة التركيبة المجتمعية وكذلك بما يتوافق مع ضرورات العقلانية الديمقراطية التي تقوم على الكفاءة والاستحقاق والرشادة والمحاسبة والشفافية والأمانة.

خاتمة:

ختاما، يمكن القول أنه يجب على الأنظمة العربية أن تعتمد إلى إدراك فعلي للرهانات الإستراتيجية الجهوية والعالمية التي تواجهها، مع الوعي بضرورة تكوين الشروط الداخلية الكفيلة بإحداث عملية تحول ديمقراطي لا تكتفي ببعض الإصلاحات السياسية الشكلية بل تفرض تغييرا عماده المواطنة واحترام حقوق الإنسان، وإشراك مجتمع مدني-فعال- كوسيط مدني وسياسي بين المواطنين والحكام، مع إقرار فعلي بالحرية المدنية والسياسية وبناء تعددية حزبية منتجة للتداول عن طريق انتخابات حرة ونزيهة ومنتظمة مع وجود سلطة قضائية مستقلة، ما يجعل منها عملية صعبة ومعقدة فهذه المقومات مكتملة لا تتوفر إلى غاية الآن في أي نظام دولة عربية فهي عملية تحتاج بناء متواصل وليست صيغة جاهزة تطبق مباشرة، وفي ظل المعوقات الحالية التي تعرقل عملية التحول الديمقراطي لأغلب هذه الأنظمة إن لم يكن جميعها.

وعليه، يمكن القول أنه لا توجد دولة عربية مهيأة لتحول ديمقراطي فعلي سلمي على الأقل وإلا لما شهدت هذه الثورات بما حملته من خسائر سواء من الأرواح البشرية، أو من خسائر في الاقتصاديات وغيرها، فهذه الأنظمة المستبدة الراسخة في الحكم لا تعي أن الناس هم الثروة الحقيقية للأمة، كما تجدر الإشارة في هذا الإطار إلى أن عملية التحول الديمقراطي في العالم العربي إن كانت ممكنة

الحدوث، فهي بالضرورة تحتاج دعماً دولياً، كما تحتاج لوضع استراتيجيات التحول الديمقراطي وفق خصوصياتنا العربية.

الهوامش :

¹ - محند برفوق، العرب والمنطق الديمقراطي، مجلة دراسات إستراتيجية، العدد السابع، مركز البصيرة، دار الخلدونية، الجزائر، جوان(2009)، ص.5.

² -Farouk.S.Nagi, The Rising Conflict for Democracy in the Arab World, Undergraduate Research Journal at UCCS, May (2008), pp, 3-7.

³ - مسعود موسى الرضي، أثر العولمة في المواطنة، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19، الأردن، (2008)، ص.ص.116-118.

⁴ - عبد العزيز صقر، النقد الغربي للفكرة الديمقراطية (النظرية والتطبيق)، القاهرة، ص.15. نقلا عن موقع <http://www.albayan.co.uk/Files/articleimages/takrir/4-1-1.pdf>

⁵ -Farouk.S.Nagi, Op.Cit, p.18.

⁶ - قرار الجمعية العامة رقم A58/387، دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، بتاريخ 23 ديسمبر 2003.

⁷ - تقرير التنمية البشرية لعام 2002، تعميق الديمقراطية في عالم مفتت، برنامج الأمم المتحدة للتنمية، نيويورك، ص.54.

⁸ - محمد عبد الوهاب، الأنظمة السياسية، منشورات الحلبي الحقوقية، سورية، (2004)، ص.151.

⁹ - عبد العزيز صقر، نفس المرجع السابق، ص.ص.19-22.

¹⁰ - روبرت أ.دال: عن الديمقراطية، ترجمة أحمد أمين الجمل، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، (2000)، ص.45.

¹¹ -Robert Dahl, Polyarchy : Participation and Opposition, New Haven Yale University Press, (1971), p.3.

¹² -إبراهيم ناصر عبد الله، المواطنة، مكتبة الرائد العلمية، عمان، (2002)، ص.ص. 262 - 264.

¹³ - علي عباس مراد، ديمقراطية عصر العولمة، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، ط 1، (2007)، ص. 77.

¹⁴ - أحمد فتحي سرور، الحماية الدستورية للحقوق والحريات، دار الشروق، الإسكندرية، (2000)، ص.26.

¹⁵ - تقرير التنمية البشرية لسنة 2002، مرجع سابق، ص. 55.

¹⁶ - علي خليفة الكواري، مفهوم الديمقراطية المعاصرة: مسألة الديمقراطية في الوطن العربي، مركز دراسة الوحدة العربية، بيروت، ماي(2000)، ص.19.

¹⁷ - محمد هلال، العلاقة بين الديمقراطية والحريات العامة: دراسة مقارنة للنصوص الدستورية العربية والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، جامعة دي بول، الولايات المتحدة الأمريكية، ص.191. نقلا عن موقع:

http://www.law.depaul.edu/centers_institutes/ihrli/publications/iraqi_constitutions_5/pdf/Freedoms%20and%20Democracy.pdf

- 18- A/RES/55/2، إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، الجمعية العامة، 13 سبتمبر (2000)، ص.9.
- 19- Lynne Zehra F.Arat, **Democracy and Human Rights in developing Countries**, Rienner Publishers, USA, (2003), pp.2-3.
- 20 - أحمد صابر حوحو، مبادئ ومقومات الديمقراطية، مجلة المفكر، العدد الخامس، بسكرة، (2010)، ص.335-331.
- 21 - حسن نمر، حقوق الإنسان في مجال نشأة الحقوق السياسية وتطورها، دار الكتب القانونية، مصر، (2006)، ص.89.
- 22 - ماجد راغب الحلو، النظم السياسية، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، (2006)، ص.283.
- 23 - سعد حامد عبد العزيز قاسم، أثر الرأي العام على أداء السلطات العامة، دار النهضة العربية، جامعة عين شمس، (2007)، ص.65.
- 24 - سعيد بن سلطان الهاشمي، استطلاعات الرأي العام والممارسة الديمقراطية في الوطن العربي: تفكير في وضع يتجاوز الراهن، مجلة المستقبل العربي، العدد382، بيروت، (2010)، ص.49-50.
- 25-Adama Dieng, **Société civile et culture démocratique ou du renforcement de la démocratie à travers les droits de l'homme**, Symposium internationale de Bamako, Genève, , p.484. in <http://democratie.francophonie.org/IMG/pdf/421-2.pdf>
- 26- الحسيب الجنحائي، سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل، المجتمع المدني وأبعاده الفكرية، دار الفكر المعاصر، لبنان، (2003)، ص.31.
- 27 علي الدين جلال، نيفين مسعد، النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير، مركز دراسات الوحدة العربية، القاهرة، (2002)، ص.178 .
- 28 صالح ياسر، المجتمع المدني والديمقراطية، نقلا عن موقع: www.nsi-ca/english/pdf/wtp-8page-final-ara-pdf
- 29 - Farouk.S.Nagi, Op.Cit, pp.14-15.
- 30- أندرو بوديفات، دور وسائل الإعلام في بناء الديمقراطية وتعزيزها - المؤتمر الدولي السادس للديمقراطية الجديدة أو المستعادة "بناء القدرات في سبيل تحقيق الديمقراطية والسلام والتقدم الاجتماعي"، الدوحة (2006). نقلا عن موقع: <http://www.qatarconferences.org/icnrd6/arabic/background.php>
- 31- قدرى عبد المجيد، الإعلام وحقوق الإنسان: قضايا فكرية ودراسة تحليلية وميدانية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، (2008)، ص.233.
- 32- محمد هلال، مرجع سابق، ص.185.
- 33- احمد فتحي سرور، العالم الجديد بين الاقتصاد والسياسة والقانون، دار الشروق، الإسكندرية، (2005)، ص.ص.6-8.
- 34- كفالة حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون، مؤتمر القمة العالمي لعام 2005، سبتمبر 2005، ص.ص.3-4.
- 35- ماركوس براند، تعزيز حكم القانون والشفافية ومكافحة الفساد، المؤتمر الدولي السادس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة ، مرجع سابق.
- 36- تقرير التنمية البشرية لسنة 2002، مرجع سابق، ص.16.
- 37- قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325، النساء والسلام والأمن، 31 أكتوبر 2006، نقلا عن موقع:

<http://www.unesco.org/new/ar/social-and-human-sciences/themes/gender-equality/gender-peace-and-conflict/un-security-council-resolution-1325>

³⁸ -Rex Brynen.Pete W.Moore.Bassel.F Salloukh and Marie Joelle Zahar, **Beyond the Arab Spring : Authoritarianism and Democratization in the Arab World**, Lynne Rienner Publishers, USA, (2013), pp.1-3.

³⁹ Saliba Sarsar, **Quantifying Arab Democracy: Democracy in the Middle East**, Middle East Quarterly, Volume XIII, Number 3, summer (2006), pp. 21-28.

⁴⁰ مبادرة الإصلاح العربي-المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، - **حالة الإصلاح في العالم العربي 2011، مقياس الديمقراطية العربي**، مارس 2012، ص.ص.34-39.

⁴¹ - محند برفوق، مرجع سابق، ص.5.

⁴² - نفس المرجع السابق.

⁴³ - نفس المرجع السابق.

⁴⁴ - مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني، نقلا عن موقع :

<http://www.hayatcenter.org/hayat/pics/edrak%20guide%20202pdf>

⁴⁵ - كريم حسن، **مفهوم الحكم الصالح**، مجلة المستقبل العربي، العدد 309، (2004)، ص.40.

⁴⁶ - غربي محمد، **الديمقراطية والحكم الرشيد: رهانات المشاركة السياسية وتحقيق التنمية**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، الجزائر، أفريل (2011)، ص.373.

⁴⁷ - تقرير لجنة الأمن الإنساني، **أمن الإنسان الآن**، (2003).

⁴⁸ - **قانون في خدمة الجميع: تقرير لجنة التمكين القانوني للفقراء**، المجلد 1، (2008)، نقلا عن موقع:

www.undp.org/legoilem.powerment/report/executive/summaries/executive-summary-ar-pdf

⁴⁹ - محسن عوض وآخرون، **التمكين القانوني للفقراء: المفهوم والآفاق**، ورشة العمل الإقليمية حول " تعزيز آليات التمكين القانوني للفقراء"، القاهرة، جانفي 2012.

⁵⁰ - محند برفوق، نفس المرجع السابق.